لولا الامتناعية و ما وافقت لو الامتناعية فيه و ما خالفت

د/ مصطفى فؤاد أحمد محمد
أستاذ مشارك بجامعة أم القرى
كلية اللغة العربية

ملخص البحث

تناول البحث (لولا)، فذكر تأصيلها ؛ أ هي مركبة من (لو) الامتناعية و (لا)النافية أو غير مركبة ؟، فأوجهها ؛ فذكر الامتناعية المختصة بالدخول على الأسماء، وبيَّن صور الاسم الواقع بعدها و إعرابه و الخلاف في جواز وقوعه ضميرا متصلا وكذلك الخلاف في موقعه الإعرابي و ذكرَ الخلاف في حكم حذف خبر المبتدأ بعد لولا أ هو واجب أو جائز؟ و بين صور جواب لولا وحكم اتصال اللام به، وذكر حكم حذف الجواب وكذا ما وافقت فيه لولا لو الامتناعية و ما خالفتها فيه، ثم ذكر الوجه الثاني، و هو أن تكون للتحضيض، و أنها لا يقع بعدها إلا الفعل المضارع و أنه قد يَفصل بينهما إذ و إذا من الظروف و كذا إن الشرطية،وأنها إن وليها الفعل الماضي كان معناها التوبيخ، ثم ذكر الوجه الثالث و هو أن تقع بمعنى (لو لم)، ثم الوجه الرابع و هو أن تكون نافية بمعنى(لم)، ثم الوجه الخامس وهو الاستفهامية، ثم سرد أهم النتائج التي خلص إليها . وقد تتبع البحث مسائل الخلاف فيما ذُكر ورجّح ما وجده صوابا، و الله الموفق .

Abstracts:

The research (Lola), he recalled establish it; is a vehicle of (if) Alamtnaaah and (not) precluding or vehicle? , Vougeha; he recalled Alamtnaaah competent Login names, and images between fact and name after expressing

disagreement and passport in hindsight conscience connected as well as the dispute in his Bedouin and said the dispute in the governance of the news Debutante deleted after Lula is a duty or permissible? And between Tyre Answer Lula and the rule of rallying contact with him, said the rule to delete the answer as well as what it agreed to and if Alamtnaaah and what contravention of it, then said second face, and is to be the Thouded, and it does not fall then, but the present tense and it may separate them act as and if the conditions and as well as the police, and they said her guardian's last act was the meaning of reprimand, then said third face and that is located in the sense (if you do), then face the fourth and is to be denying the sense (did not), then flip the fifth, a wh, then the most important findings of the narrative. .

Find matters of dispute may follow with male and guessed what he found is right, and God bless

مقدمة البحث

أورد النحويون لـ(لولا) أوجها منها أن تكون امتناعية، وذهب جُلّ النحاة إلى أن خبر المبتدأ بعد لولا هذه يكون واجب الحذف، لكن السماع جاء تأييدا لَمن قال :حذف الخبر و الحالة هذه جائز لا واجب

كما صرح النحاة أن من استعمالات لولا التي للتحضيض، و لم يذكروا أنها قد تخرج عن معنى التحضيض الصرف، وجاء في كتاب الله ما يدل على خروجها، فإنها قد تقع و قد صاحبها معنى آخر كالإنكار، فيكون معناها حينئذ التحضيض على سبيل التعجيز و التبكيت، فكان التدقيق في هاتين المسألتين و غيرهما من المسائل المتصلة بأوجه لولا و اختيار القول الراجح فيها، و كذا إنشاء مقارنة بين

لولا الامتناعية و لو الامتناعية ما دعاني إلى الشروع في بحثي هذا . ولم أقف على مصنَّف أفرد له صاحبه أوراقا جَمع فيها ما ذكرتُ، فللّه الحمد أوّلا و آخرا .

لولا

تأصيلها

ذهب النحاة ؛ قال المالقي[1]: جمهور النحاة . و قال ابن النحاس الحلبي[2] : أكثر النحويين . و قال الإربلي[3]: بعض النحاة . إلى أنَّ (لولا) مركَّبة مِن (لو) التي معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، و (لا) النافية، فلَمَّا رُكِّبا معاً بطَل معناهما، وحدَث معنىً آخر، و هو امتناع الشيْء لوقوع غيره[4] .

و ذكر ابن النحاس الحلبي ناسباً ما ذكره إلى القائلين بالتركيب أنَّ معنى (لولا) بعدَ التركيب باقٍ على ما كان عليه قبلَ التركيب ؛ فـ(لو) تفيد امتناع الثاني لامتناع الأوّل، و (لا) للنفي، فلَمَّا دخَل النفْي على النفْي صار إيجاباً، فدُخول (لا) رفَع أحد الامتناعَين ، و نفَى الآخر، و لِذلك صار معنى (لولا) بعدَ التركيب امتناع لوجود .

و ذهب الرضي[5] – و هو مِمَّن قال ببقاء (لولا) بعدَ التركيب على ما كانت عليه قبلَه – إلى أنَّ (لولا) مركَّبة مِن (لو) الدالَّة على امتناع الأوَّل لامتناع الثاني، دخلَت على (لا)، و هي – يعني (لو) – ملازمة للفعل لِكونها حرف شرط، و معناها معَ (لا) باقٍ على ما كان عليه، كما بقِي معَ غير (لا) مِن حروف النفي، فمعنى (لولا زيد لأكرمتُك) لو لم يُوجَد زيد لأكرمتُك، أي : انتفَى انتفاء وجود زيد لانتفاء إكرامي لكَ، و انتفاءُ الانتفاء ثُبوت، و كذا كانت (لولا) تُفيدُ ثبوت الأوَّل و انتفاء الثاني، كإفادة (لو) في قولكَ : لو لم تأتِني غضِبتُ عليك . و مِمَّن أخذ ببقاء معنى (لولا) بعدَ التركيب كما كان قبلَه – غير الرضي – المالَقي[6] .

و إنَّما اختُصَّت (لا) دونَ غيرها مِنَ الحروف بالتركيب معَ (لو) – كما ذكرَ السهيلي[7] – لكون (لا) قد تُغني عنِ الفعل منفرداً في مثل قولكَ : لا . جواباً لِمَن سألَ : هل قامَ زيد . فكأنَّكَ تخبِر بالقعود، و لا يَفعَل ذلك مِنَ الحرف سوى (لا) ، و (لو) حرف لا يلِيه إلَّا الفعل، ومِن ثَمَّ ساغ تركيب (لا) معَه .

و أمَّا مَن منعَ التركيب في (لولا)، و منهم الكسائي – فيما حكاه الفراء[8] عنه – فذهب إلى أنَّ (لولا) حرف بسيط موضوع للمعنى المذكور، كوضْع (ما) للنفْي، و (هل) للاستفهام[9]، و الحامل لهم على قولهم هذا – كما ذكر الرضي[10]– أنَّ الفعل لا يُضمَر وجوبا إلَّا في وجود مفسِّر، و ليس بعدَ (لولا) مفسِّر، و أيضا فإنَّ لفظ (لا) لا يدخُل على الفعل الماضي لفظاً و معنى في غير الدعاء و جوابِ القسَم إلَّا مكرَّراً في الأغلب، و لا تكرير بعدَ (لولا) .

و ذهبَ الرازي[11] مِنَ المفسّرين إلى أنَّ (لولا) أصْلها (لِمَ لا ؟) على السؤال، كما يقول القائل : إنْ كنتَ صادقاً فلِمَ لا يَظهَرُ صدْقكَ ؟.

أوجه (لولا)

اختَلف النحاة في حصرهم أوجه (لولا) ؛ فقال فريق[12] : وجهان. و قال آخر[13] : ثلاثة . و قال ثالث[14] : أربعة . و مِنَ الأوجه التي ذكروها :

(لولا) الامتناعية : و هذه مختصَّة بالأسماء ، و هي حرف معناه – كما قيل – امتناع الشيء لوجود غيره[15] . و قيل[16] : (لولا) حرف امتناع لوجوب .

و على القول الثاني فالصحيح – كما ذكر المالقي[17] – أن يكون تفسير (لولا) بحسَب مدخولها مِنَ الجمل ؛ فإنْ كانت الجملتان بعدَها موجَبَتَين فحرف امتناع لوجوب، نحو قولك : لولا زيد لأحسنتُ إليك . و إنْ كانتا منفِيّتَين فهي حرف وجوب لامتناع، نحو (لولا عدَم قيام زيد لم أحسِن إليك)، و إنْ كانتا موجَبة و منفيّة فحرف وجوب لوجوب، نحو (لولا زيد لم أحسِن إليك)، و إنْ كانتا منفيّة و موجَبة فهي حرف امتناع لامتناع، نحو (لولا عدم زيد لأحسنتُ إليك) .

و معنى قولهم : امتناع لوجود . و قولهم : امتناع لوجوب . – كما ذكر خالد الأزهري[18] – قريب ؛ لأنّ المقصود أنّ (لولا) تدُلّ على امتناع جوابها لوجود تاليها، و إذا كانت تدُلّ على امتناع شيء لتحقُّق غيره كان هذا الغيْر واجباً، أيْ : ثابتاً، أو واقعاً و موجودا .

صور الاسم بعد لولا الامتناعية و إعرابه

تقدَّم أنَّ (لولا) الامتناعية لا يلِيها إلَّا الاسم، و قد جاءَت صوره بعدَها متعدِّدة ؛ فتارة يكون اسماً ظاهراً، كما في قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[19] ، وتارة يكون اسماً مؤوَّلاً مِن حرف مصدريّ و ما عمِل فيه، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[20]، و قوله : ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾[21]، و مرَّة يكون ضميراً منفصلاً، و ذلك قوله تعالى : ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[22]، وأخرى يكون ضميراً متصلاً، كما في (لولاي) و (لولاك) و (لولاه) . و قد اختَلف النحويون في العامل في الاسم بعدَ (لولا) في الصور الثلاث الأُولى – معَ اتفاقهم على أنَّ حكمه الرفع – على أقوال[23] :

القول الأول : أنّه مرفوع بالابتداء، و أنّ خبره لازم الحذف، تقديره (حاضر أو موجود) أو ما أشبَهَ ذلك مِمّا يَليق بالموضع ، و هذا قول سيبويه[24]، و مَن تبعه[25]، و قيل[26] : إنَّ جواب (لولا) هو خبر المبتدأ الوقع بعدَ (لولا) . و نسَبه ابن عصفور[27] إلى ابن الطراوة، و رُدَّ بأنَّ خبر المبتدأ إذا كان جملة فلا يخلُو إمَّا أنْ يكون إيَّاه في المعنى، أو يكون له فيه عائد مظْهَر أو مقدَّر، فلَمَّا تعرَّى جواب (لولا) مِن ذلك كلّه دلَّ على أنَّه ليس بخبر[28]، و رُدَّ أيضاً بأنَّه لو جُعل الجواب هو الخبر لكان خارجاً عن جميع الأدوات المحتاجة إلى جواب ؛ إذْ جميعها يَربط جملة بجملة، و لو كان الأمر كما ذكرَ ابن الطراوة لكان الجواب مرتبِطاً بمفرد، و هذا لا نظير له[29] .

و ذهب الرماني[30] إلى أنَّ (حاضر) في قولك :" لولا أنَّك حاضر لقُمتُ " 0 خبر (أنَّ)، و هو سادّ مَسدَّ خبر المبتدأ .

و القول بوجوب حذف الخبر هو قول أكثر النحاة[31]، قال أبو حيان[32] : هو مذهب الجمهور . وإنَّما كان حذف الخبر واجباً عندَ هؤلاءِ لتعَيُّن المحذوف بمقتضَى دلالة (لولا) على الامتناع لوجود، و لطول الجواب، و سدّه مَسدَّ الخبر[33]، فإنْ قيل : قد حُذف جواب (لولا) النائب مَناب الخبر، و لم يظهَرِ الخبر في قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾[34] فالجواب – كما ذكرَ ابن عصفور[35] – أنَّ الكلام طال بالمعطوفات، فناب ذلك مَناب الخبر . و لا خلاف بينَ مَن رفع الاسم بعدَ (لولا) بالابتداء في أنَّ خبره الذي هو كَون مطْلق لا يظهَر، و إنَّما الخلاف في وقوعه غير ذلك، كما في نحو (لولا زيد قائم لأكرمتُكَ) ؛ فجمهور البصريين يَرَون أنَّ خبر هذا المبتدأ لا يكون إلَّا كَوناً مطْلقاً واجب الحذف،و ذهب قوم – مِنهم الرماني[36] و الهروي[37] – في ظاهر كلامه – و مكّي القيسي[38]، و ابن الشجري[39]، و أبو علي الشلوبين[40]، و ابن مالك[41]، و ابنه[42]، و ابن النحاس[43]، و ابن النحوية[44]، و الشاطبي[45]، إلى التفصيل، فقالوا :" يجوز أن يقَع الخبر كوناً عاماً، فيحذف وجوباً، و يجوز أن يكون كوناً خاصّا، كالقيام و القعود فإنْ دلّ عليه دليل جازَ حذْفه، نحو (لولا أنصار زيد حمَوه ما سلِم)، و إلَّا وجَب ذكْره، نحو (لولا زيد سالَمَنا ما سلِم) و مِمّا جَعلوا فيه الخبر بعدَ لولا ظاهراً قوله تعالى : **(وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ)**[46] و قوله تعالى : {وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مُّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾[47] و قوله عزّ و جلّ : ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[48] و قوله – صلّى الله عليه و سلّم – :((لولا قومكِ حَديثو عهْد بِكُفر))[49]، وقول المعَرِّي[50] :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا[51]

و قول علقمة[52]:

فَوَ اللهِ لَوْلا فارِسُ الجَوْنِ مِنْهُمُ لَآبُوا خَزَايا وَ الإِيَابُ حَبِيبُ [53]

و قول الشاعر[54]:

فَلَوْلَا سِلَاحِي عِنْدَ ذَاكَ وَ غِلْمَتِي [55]

و أجابَ الجمهور بأنّ خبر المبتدأ الواقع بعدَ (لولا) لا يكون كوناً خاصّا مطلقاً، و أنّ العرب لا تقول : لولا زيد جالس لأكرمتُكَ، و لا : لولا عمرو ذاهب لأتيْتُ إليك . و إنّما تجعل الكون الخاصّ في مثل هذا مصدراً مبتدأ، فتقول : "لولا جلوس زيد لأكرمتُك، و : لولا ذهاب عمرو لأتيْتُ إليك "[56]

و أمَّا الحديث فأجاب عنه بعضهم بوجهَين ؛ أحدهما : أنّه مرويّ بالمعنى و أنّ الروايات المشهورة في ذلك تجرِي كلّها على مذهب الجمهور، و ليس فيها رواية الحديث على الوجه الذي يذكُره النحاة في هذه المسألة[57].

وهذا الكلام مدفوع بِما أخرجه البخاري في صحيحه عنِ الأسود، قال :" قالَ لي ابن الزبير :كانت عائشة تُسِرُّ إليك كثيراً، فَمَا حدَّثتْكَ في الكعبة ؟ قلتُ : قالتْ لي : قالَ النبي- صلّى الله عليه وسلّم - : يا عائشة لولا قومكِ حديثٌ عهدُهُم ..."[58].

الوجه الثاني : أنّه يمكِن تأويل الحديث على أنَّ (حديثٌ عهدهم بِكُفر)جملة اعتراضية مقدَّمة مِن تأخير، و الأصل : لولا قومك لأَقَمتُ البيت على قواعد إبراهيم، ثُمَ قال : عهدُهُم بالكفر حديثٌ . كأنَّ ذلك الكلام جواب لمستفْهِم يقول : و ما شأن قومي، و يكون (حديث) خبراً مقدَّماً، و (عهدهم)مبتدأ مؤخَّراً، و (بِكفر) متعلّقاً بـ(حديث)[59] .

و أمّا قول المعري فقد لحَّنوه[60]، و رُدَّ بأنَّه لا ينبغي تلْحينه لورود مثْله في الشعر الموثوق به و لظهور الخبر في قوله – صلّى الله عليه و سلّم - : ((لولا قومُكِ حديثٌ عهدُهم بِكفر)) و لجواز تأويل قول المعري على إضمار (أنْ)، و التقدير

(أن يمسكه)، و إعرابه بدل[61] اشتمال مِنَ السيف، أو جعْل (يمسكه) جملة معترضة[62]، أو حالاً مِنَ الخبر المحذوف[63] .

و ردَّ أبو علي الشلوبين الحال بأنَّ الكلام ليس فيه عامل يعمَل في الحال[64]، كما رُدّ بِما حكاه الأخفش عنِ العرب مِن أنَّهم لا يأتُون بعدَ الاسم الواقع بعدَ (لولا) الامتناعية بالحال، كما لا يأتُون بالخبر[65] .

و أمَّا حكاية الكسائي (لولا رأْسُك مدهوناً لكان كذا) التي احتَجّ بها مَن قطَع بصحَّة الحال بعدَ (لولا)[66] فقال ابن هشام[67] :" شاذّة لا يعوَّلُ عليها " .

و تأوَّلوا قول علقمة على أنَّ (منهم) متعلّق بِمَا في (فارس) مِن معنى الفعل، و المعنى (فوَاللهِ لولا هذا العظيم مِنْهم)[68]، كما تأوَّلوا قول الشاعر (فلولا سلاحي عندَ ذاك و غِلْمتي) على أنَّ (عنْد) متعلّق بما في (سلاحي) مِن معنى الشدَّة و القوَّة[69]، و رَدَّه البغدادي بالتعسُّف[70] .

و المختار عندي مِنَ القولَين السابقَين قول الرمَّاني و مَن معَه لظهور الخبر في الآيات السالفة الذكْر، و في حديث (لولا قومك حديث عهدهم بكفر ...) وفِيما أخرجه أيضا البخاري[71] في كتاب الصوم مِن قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة :" إنّي ذاكِر لكَ أمْراً، و لولا مروانُ أقسَمَ عليَّ فيه لم أذكُرْه لكَ " و غير ذلك مِنَ الشواهد[72] التي ساقَها أصحاب هذا القول، و هي كفَلَق الصبْح، ولأنّ تأويلها لا يخْلو مِن تعسُّف، و لعدم امتناع ذكر الخبر أيضاً في القياس .

القول الثاني : أنَّه مرفوع بـ(لولا) نفْسها لانعقاد الفائدة بها[73]، ولاختصاصها بالاسم[74]، و حقّ كلّ مختَصّ أنْ يعمَل، و هذا قوْل الفراء[75]، و ابن كيسان[76]، و احتُجَّ لسيبويه بثلاثة أمور :

الأوّل منها : أنّه لم يُرَ حرف يَرفَع اسماً إلَّا و هو ينصِب آخر، نحو (إنَّ) و أخواتها، و (ما) عندَ الحجازيين، و (لاتَ)، فقَول الفراء مستلزِم ما لا نظير له[77].

الأمر الثاني : أنَّ (لولا) لو كانت عاملة لكان الجرّ أولى منَ الرفع، لأنَّ القاعدة أنَّ كلّ حرف مختَصّ بالاسم، و لم يكُن كالجزء منه فعمَله الجرّ[78] .

الأمر الثالث : أنَّ (لولا) غير مختصّة بالاسم لوقوع الفعل بعدَها[79]،كما في قول الجَموح[80]:

لا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ لَولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُودِ[81]

و قول أبي ذؤيب الهذلي[82] :

أَلَا زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لا أُحِبّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي[83]

و قول الشاعر :

وَ لَوْلَا يَحْسَبُونَ الحِلْمَ عَجْزاً لَمَا عَدِمَ المسِيئُونَ احْتِمَالِي[84]

و في أبياتٍ غير هذه[85]، و كلُّ حرف يلِيه الاسم و الفعل فالاسم بعدَه مرفوع بالابتداء، نحو (إنَّما، و كأنَّما، و ألف الاستفهام)[86] .

و احتُجَّ للفراء بأنَّ (لولا) في بيت الجَموح ليستْ (لولا) المركَّبة مِن (لو) و (لا)، ثم صارتْ بعدَ التركيب حرفاً واحداً بمعنى الامتناع لوجود ، بل (لو) باقية على دلالتها على امتناع الشيء لامتناع غيره، و (لا) بمعنى (لم)، لأنَّ (لا) مع الفعل الماضي بمنزلة (لم) معَ المضارع[87]، كقوله تعالى : (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى)[88] أي : لم يُصَدِّق، و لم يُصَلِّ[89] .

و احتُجَّ لسيبويه بعدم التسليم بأنَّ (لا) تقَع موقعَ (لم) لأنَّ الأصل عدَم ذلك، و أنَّ ثَمَّتَ فرقاً بينَ (لولا) في بيت الجموح، و (لا) في الآية الكريمة، و هو أنَّ مجيء (لكِنْ) بعدَ (لا) في الآية دلَّ على أنَّ المراد بـ(لا) (لم)، و أمَّا البيت[90] فلا دليل فيه، فبَقِي على أصْله .

ووقوع الفعل بعدَ (لولا) الامتناعية في الأبيات الثلاثة السابقة و في غيرها دليل على أنَّ قول ابن الشجري[91] : " إنَّ الاحتجاج لسيبويه بوقوع الفعل بعدَها ضعيف لأنَّه لم يُسمَع إلَّا في البيت الذي تقدَّم ذِكره " غير صحيح .

القول الثالث : أنَّه مرفوع على الفاعلية عندَ الكسائي[92] بفعل محذوف وجوباً[93]، و قدَّره بعضهم بـ(لولا وُجِد) أو (لولا حضَر) و نحو ذلك[94]، و (لا) بمعنى (لم)، و المعنى على النفي . و آخرون بـ(لو انعَدم) أو (لو زال) أو (لو لم يُوجَد)[95]، ثم حُذف الفعل على التقدير الثاني، و جُعل مكانه (لا)، كما قالوا : أمَّا أنْتَ منطلِقاً انطلقتُ معَكَ، و الأصل : أنْ كنتَ منطلِقاً، فحَذفوا (كان)، و جعلوا مكانها (ما) ؛ فـ(أنتَ) اسم (كان) المحذوفة، و (منطلقاً) خبرها[96]، و إنَّما كان تقدير الفعل المحذوف عندَ أصحاب التقدير الثاني كذلك لأنَّ (لولا) هذه – كما ذكر السهيلي[97] – مركَّبة مِن (لو) التي هي حرف شرط بمعنى امتناع الأوّل لامتناع الثاني دخَلتْ على (لا)، و كانت مختصّة بالفعل لكونها حرف شرط، فبَقِيت معَ دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء، و معناها معَ (لا) باق على ما كان ؛ فمعنى (لولا عليّ لهَلَك عمر) لو لم يُوجد علي لهَلك عُمر، أي : انتفى انتفاءُ وجود علي لانتفاء هلاك عمر، و معلوم أنَّ انتفاء الانتفاء ثُبوت، و لذا كانت (لولا) مفيدةً ثُبوت الأوّل و انتفاء الثاني مثْل (لو) في قولهم :" لو لم تأْتِني لوجَدتُ عليكَ" . و ممن أخذ بقول الكسائي السهيلي[98]،و المالقي[99]، و قال ابن الحاجب[100] : "ليس ببعيد" و قال الرضي[101] :"قريب من وجه ."

و استُدلّ على صحَّة قول الكسائي بأنَّ الفعل إذا زالتْ (لا) ولِي (لو) ظاهراً، أو مقدّراً، و إذا دخَلتْ (لا) كان الاسم بعدَها[102]، و بِفتْح همزة أنَّ إذا وقعَت بعدَ (لولا) كما في قوله تعالى : (فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ)[103] فهي إنّما تُفتحُ في موضِع المفرد، و الفاعل مفرد[104] .

و رُدَّ قول الكسائي ؛ أمَّا حذْف الفعل وجوباً فَبِأنَّ ذلك لا يقَع إلَّا إذا كان هناك شيء يفسِّره، و يدُلّ عليه، و ليس بعدَ (لولا) مفسِّر[105]، و أمَّا حذْف الفعل و جعْل (لا) مكانه فَبِأنَّه لم يُرَ حرف وُضع موضِعَ الفعل القويّ الدّال على

الحدَث و الزمان المشتقّ مِنَ الحدَث للإخبار، و إنّما جاء الحرف موضوعاً موضعَ الفعل الخارج عن أصله، كما في أسلوب النداء، فـ(يا) قامتْ مَقام الفعل (أُنادي) لكنَّ الفعل لم يَبقَ على أصله مِن قصْد الإخبار، و إنَّما أريد به الإنشاء، و أمَّا (كان) في هذه المسألة فهي ضعيفة لنقصانها و لعدم عملها في ظرف و لا مجرور و لا في حال إذْ هي مُعرَّاة عنِ المصدر، و بذلك صارت شبيهة بالحرف، و مِن ثَمَّ لم يكن بعيداً أنْ يُجعل الحرف مكانَها[106]، و أمّا قول : إنّ (لا) معَ الفعل بمعنى (لم)، و المعنى على النفي. فبأنّ الأمر لو كان كذلك لجاز العطف على (لولا) بالواو، و (لا) لتأكيد النفي، فيُقال : لولا زيد و لا خالد لأكرمتُكَ . فعَدم جواز ذلك يدُلُّ على عدَم النفي[107] . و أمَّا الاستدلال بفتح همزة (إنَّ) فبأنَّه لَمَّا كان الخبر حذْفه حتْم أوقعوها موقعَ المفرد[108].

القول الرابع : أنَّه ارتفع بـ(لولا) لنيابتها عنِ الفعل، فأصْل قولك : لولا زيد لأكرمتك . لو لم يمنَعُني زيد[109]، أو : لو لم يُوجَد زيد[110]، و نحو ذلك[111]، و قد حكى الفراء[112] هذا القول عن بعضهم و لم يُعيِّن، و نسَبه أبو حيان إلى متقدِّمي النحاة[113]، و مِمَّن أخذ به أبو البركات بن الأنباري[114] .

و يَرُدّ هذا القول ما نقله ابن عقيل[115] عنِ الفراء مِن جواز أن تقول : لولا زيد لا

عمرو لأتيتُكَ .و لا يُعطف بـ(لا) بعدَ النفي[116]،كما يَرُدّه ما ذكره الفارسي[117] مِن أنَّ تطَلُّب الحرف جواباً لا يدُلُّ على تضَمُّنه معنى الفعل، و مثَّل لذلك بـــ(لَمَّا و إنْ و لو) فإنَّهنّ يتطَلْبنَ أجوبة ، و لم تتضمَّن واحدة منهنَّ معنى الفعل، و أمَّا (أمَّا) فإنَّها كانت متضمِّنة معنى الفعل لا لاقتضائها الجواب، و لكنْ لتعلُّق الظرف و الحال بها، و لأنَّ الفاء قامَت الدلالة على أنَّها جواب، و لا تكون جواباً إلَّا لفعل، أو ما في معناه، فلمَّا لم يُوجَد واحد منهما بعدَ (أمَّا)

عُلم أنَّ (أمَّا) هو المتضمِّن للفعل، و أمَّا (لولا) فليس الأمر كذلك .و المختار عندي مِن هذه الأقوال الأربعة قول سيبويه لِمَا قيل في دفْع غيره، و لِمَا ذكر ابن مالك[118] مِن أنَّ الاسم إذا احتَمل الابتداء و غيره فالابتداء أَوْلى به، و مِن أنَّه إذا حكمْنا على الاسم الواقع بعدَ (لولا) بالابتداء كان المحذوف مِنَ الجملة مؤخَّراً، و إذا حكمْنا عليه بالفاعلية كان المحذوف منها مقدَّماً، و الأواخر بالحذف أَولى مِنَ الأوائل، و الله تعالى أعلم .

اتصال الضمير بـ(لولا) الامتناعية

تقدم أنّ النحاة على أنّ الاسم الواقع بعدَ (لولا) الامتناعية – إذا لم يكن ضميراً متّصلاً – واجب الرفع، و أنّهم اختلفوا في رافعه، و قد وقع خلاف بينَهم في جواز وقوع الضمير المتصل بعدَ (لولا)، نحو (لولاي و لولاك و لولاه) كما وقع الخلاف في حُكمه ؛ فأنكر المبرد[119] أنْ يلِي (لولا) الضمير المتَّصل، و احتَجَّ بأنَّه لم يقَع بعدَ (لولا) في القرآن غير الضمير المنفصل، كما في قوله تعالى : **(لَوْلاَ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِين}**[120] و أنَّ وقوع الضمير المتَّصل بعدَ (لولا) لم يأتِ عن ثِقة، و دَفع البيت الذي احتَجَّ به سيبويه[121]، و هو قول يزيد بن الحكم :

وَ كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[122]

بأنّ القصيدة فيها خطأ كبير و خروج عن القياس، فلا التفات إلى البيت .

و رُدّ كلام المبرد بأمور :

أحدها : أنَّ عدَم ورود الضمير المتَّصل بعدَ (لولا) في القرآن الكريم ليس دليلاً على عدَم جوازه إذِ المقرَّر أنَّ القرآن الكريم لم يحْوِ كلّ ما هو جائز[123] .

الأمر الثاني : أنّ وقوع حرف أو حرفَين أو ثلاثة في قصيدة منَ الشعر لا يُعدُّ قادحاً في قائلها، و لا مسوِّغاً لإسقاط الاحتجاج بشعره، لا سيما وأنَّ قصيدته قد رواها النحويون و غيرهم، و أنّ هذا البيت قد استُشهد به و بغيره مِنَ القصيدة[124] .

الأمر الثالث : أنَّ هذا الذي زعم المبرد مِن عدَم جواز نحو(لولاي و لولاك و لولاه) إنكار لِمَا أَجمَعَ النحاة على روايته عنِ العرب[125] .

و أجاز جمهور النحاة – غير المبرد – استعمال الضمير المتَّصل بعدَ (لولا) غير أنَّهم قرّروا أنَّ استعماله قليل غير شائع شيوعَ الضمير المنفصل بعدَ (لولا)، و أنَّ إيقاع المنفصل بعدَ (لولا) هو الوجْه[126] .

و اختُلف في حكم هذا الضمير المَّصل ؛ فذهب سيبويه، و مَن معَه إلى أنَّه مجرور بـ(لولا)، فجَعل لـ(لولا) معَ الضمير المتَّصل حكْماً يخالِف حكْمها معَ المظهَر و الضمير المنفصل، و اختَلف هؤلاءِ في حرف الجرّ (لولا) هل يتعلَّق بشيء، أو لا ؟ ؛ فقيل[127] : هو حرف جرّ زائد كـ(رُبّ)، و (لعلَّ) الجارَّة، لا يتعلَّق بشيء، و الضمير بعدَه له محلَّان ؛ أحدهما جرٌّ، و الآخر رفْعٌ بالابتداء، كالاسم بعدَ (مِن) الزائدة في نحو (ما في الدار مِن أحد) فإنَّه في اللفظ مجرور، و موضِعُه رفْع لأنَّه مبتدأ . و نُسب هذا القول إلى سيبويه و الجمهور[128]، و اختاره جمْع، منهم السيرافي[129]، و المرادي[130]، و أبو حيان[131]، والبغدادي[132]

و قيل : يتعلّق بفعل واجب الإضمار، فإذا قلتَ :"لولاي لكانَ كذا" كان التقدير (لولاي حضرتُ)[133]، و رُدَّ الأوَّل باختلال أصْل المعنى عندَ حذف (لولا) دونَ (رُبّ) و (لعلّ)[134]، و أُبطل الثاني بأنَّه ليس في الكلام فعْل، أو معنى فعْل تتعلَّق به (لولا)[135]، و بأنَّه لو كان لـ(لولا) متعلّق لكانت مفعولاً لذلك المتعلّق لا مبتدأ[136]، كما أُفسدَ تقدير الفعل المحذوف بأنَّ الفعل الرافع للمضمر المتَّصل – وهو التاء في (حضرتُ) – تعدَّى إلى ضميره المجرور، و هو كالمنصوب، و لا يجُوز (فيِّ فكَّرتُ)[137] .

و ذهب الأخفش و الفراء[138]، و قيل[139] : الأخفش و الكوفيون. إلى أنّ الضمير المتَّصل بعدَ (لولا) في موضع رفع بالابتداء[140]، فحكْمه حكْم الضمير المنفصل[141] .

و حجّة البصريين أنَّ الياء و الكاف و الهاء ليستْ ضمائر رفع، فلَمَّا وُجدت في (لولاي و لولاك و لولاه) خارجة عن حيِّز ضمائر الرفع، و(لولا) ليست مِنَ الحروف المشابهة للفعل، فتعمَلَ النصْب كحروف النداء، و لا تُنصَب الياء بغير اسم إلَّا و معَها نون الوقاية، و ياء (لولاي) خالية منها وجوباً لحِقتْ بحروف الجرّ[142].

و حجّة الكوفيين أنَّ الضمائر في (لولاي و لولاك و لولاه) ضمائر جرّ استُعيرت للرفع، كما استُعيرت ضمائر الرفع للجرّ في قول العرب : ما أنا كأنْتَ، و : لا أنتَ كأنا[143]. و مِمّا احتُجّ به للبصريين :

1- أنَّ الضمير في (لولاي و لولاك و لولاه) لو كان الرفع فيه محمولاً على الجرّ لوجَب أن يُفصَل بينَ الضمير المرفوع و الضمير المجرور عندَ التكلُّم، كما فُصل بينَ الضمير المنصوب و المجرور في المتكلِّم في نحو (أكرمَني و مرَّ بي)[144].

2- أنّ نيابة ضمير عن ضمير مخالِف له في الإعراب إنّما تكون في المنفصل، و لا تكون في المتّصل إلّا بشروط ثلاثة : أنْ يكون المنُوب عنه منفصلاً، و أنْ يتوافقا في الإعراب ، و كَون ذلك في الضرورة[145].

3- أنَّ الضمير المخفوض لا يكون إلّا متّصلاً، و اتصاله بعامله، و (لولا) عندَ الأخفش ليستْ بعاملة، و إنَّما العامل في الضمير المتّصل الابتداء، و هو عامل معنويّ، و لا يكون الاتّصال إلَّا بعامل ملفوظ به[146].

و احتُجّ للكوفيين بأمور مِن أهمّها :

1-أنَّه لو كانتْ (لولا) هي الخافضة للضمير المتّصل لوُجدَ اسم ظاهر مخفوض بها في بعض المواضع، أو في الشعر الذي يأْتي بالمستجاز إذْ لم يُرَ في كلام العرب حرف يعمَل الخفض في الضمير دونَ الظاهر، فعَدَم وجود ذلك دليل على أنَّه لا يجُوز لـ(لولا) أن تخفِض اسماً ظاهراً، و لا مضمراً، فدَلّ على أنَّ الضمير بعدَها في موضِع رفع[147].

2- أنّ الضمير فرع عنِ الظاهر، و إذا لم تجُرّ (لولا) الأصل فكيف تجُرُّ الفرع[148] ؟

3- أنّ قول : (لولا) حرف جرّ . لا يخْلو إمّا أنْ يكون حرف جرّ أصليّ، و هذا – كما تقدّم –لا بدّ له مِن متعلّق، و ليس في الكلام شيء يتعلّق به، و إنْ وُجد كان الضمير مفعولاً لذلك المتعلّق، لا مبتدأ،و إمّا أنْ يكون حرفاً زائداً، كـ(رُبّ) و (لعلّ) الجارّة، و هذا – كما سبق – مردود بأنّ الحرف الزائد لا يخِلُّ بأصْل المعنى، كما في قولك في (بِحَسْبكَ درهم) : حسْبُك درهم . فالمعنى واحد، بخلاف حذف (لولا) فإنّه يُبطل المعنى الذي دخَلتْ مِن أجله .

و عندي مِنَ المذهبَين السابقَين - و إنْ كان لكلٍّ ما يرجِّحُه – أنّ مذهب الأخفش و الكوفيين هو الأرجح لِمَا ذكره الرضي[149] في ترجيحه هذا المذهب مِن أنَّ مذهب سيبويه إنْ رُجِّحَ بأنّ التغيير عندّه تغيير واحد، و هو جعْل(لولا) حرف جرّ فإنّ مذهب الأخفش يرَجَّح بأنّ تغيير الضمائر بقيام بعضها مَقامَ بعض ثابت في باب أفعال المقاربة، كما في (عساه و عساك و عساني) على قول بعضهم، بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جرّ، و ارتكاب خلاف الأصل المستعمَل – و إنْ كثُر – أهون مِن ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمَل . و الله تعالى أعلم .

هذا و إذا عُطف على الضمير المتّصل بـ(لولا) اسم ظاهر، نحو (لولاك و زيد) تعيَّن الرفع[150]، و نقل الصبان[151] عنِ الدماميني الإجماع في ذلك، و إنّما لم يجُز على مذهب سيبويه الجرّ لأنّ (لولا) عندَه لا تجُرُّ إلّا المضمر، و نقل المراديّ[152] عن أبي حيان استشكاله الرفع.

مسألة

و هنا مسألة تَتعلَّق بـ(لولا) الامتناعية ، و هي هل يقَع الفعل بعدَها أو لا ؟.

تقدّم أنَّ (لولا) الامتناعية مختصّة بالدخول على الأسماء، و أنّها لا يليها الفعل، لكنْ ثمَّتَ شواهد لـ(لولا) وليَها فيها الفعل، و هذا دليل على أنّها لستْ مختصّة

بالأسماء، بل تدخُل عليها و على الأفعال، و مَمّا وَرد في ذلك – و تقدّم – قول الجموح :

لا دَرّ دَرَّكِ إنِّي قَدْ رمَيْتهُمُ لولا حُدِدْتُ و لا عُذْرَى لمحدُودِ

و قول أبي ذؤيب الهذلي :

أَلا زَعَمتْ أَسْماءُ أَنْ لا أُحِبّها فَقُلتُ بلى لولا يُنَازِعُني شُغْلي

و قول الشاعر :

لولا يحْسَبونَ الحِلمَ عَجْزاً لَمَا عَدِمَ المسِيؤُنَ احْتِمَـالي

و اختُلف في توجيه (لولا) في هذه الشواهد على أقوال :

القول الأوّل : أنّها (لولا) الامتناعية و قد دخلَتْ على الفعل، و أنّ هذا دليل عدم اختصاصها بالاسم، و هذا القول نسبه ابن الأنباري[153] إلى البصريين، و مِمّن أخذَ به الهروي[154]، و ابن الشجري[155]، و الرضي[156]، و ابن النحاس الحلبي[157] .

القول الثاني[158] : هي (لولا) الامتناعية داخلة على فعْلٍ في اللفظ اسمٍ مبتدأ عندَ التحقيق، و ذلك على تقدير أنّ الفعل صلة لـ(أن) المصدرية مضمَرة، و(أنْ) المصدرية تؤوَّل مع الفعل بالاسم، و أصل الكلام : لولا أنْ حددت، و : لولا أنْ ينازعني، و : لولا أنْ يحسبوا، فلَمّا حُذفت (أنْ) – و حذْفها معَ نيّتها كثير في كلام العرب _ بطَل عملها في لفظ الفعل في التقدير الثاني، و الثالث، و محلّاً في التقدير الأوّل .

وضعَّفه البغدادي[159] بأنَّ الحذف هنا ليس مِن مواضع حذف (أن) المصدرية .

القول الثالث : أنّ (لولا) كلمتان ؛ فـ(لو) التي لامتناع الشيء لامتناع غيره، و(لا) بعدَها حرف نفي معَ الفعل الماضي بمعنى (لم)[160]، و هذا القول -كما ذكر خالد الأزهري[161]- جائز في قول الجموح ممتنِع في غيره، و ذلك لأنّ

الفعل في قول الجموح ماض، و في غيره مضارع، و لا تكون (لا) بمعنى (لم) إلّا مع الفعل الماضي .

القول الرابع – و نسبه العيني[162] إلى ابن السيرافي- : أنّها (لولا) الامتناعية، والفعل بعدَها خبر لـ(أنَّ) المشدّدة المحذوفة معَ اسمها، وأفسده البغدادي[163] بأنَّه يجْري مَجرى حذف الموصول و إبقاء الصلة، و هذا غير جائز .

صور جواب لولا الامتناعية

تدخُل (لولا) على جملتَين ؛ اسميّة، وهي التي تلِيها، وفعليَّة، و هي الجواب، فترْبط الثانية بالأُولى، فتصير الأُولى – كما ذكر الفارسي[164] – شرطاً، والثانية جواباً .

والأكثر في الجواب – إذا كان مثبتاً ماضياً لفظاً ومعنى- أنْ تدخله اللام[165]، و لم يقَع في القرآن – كما ذكر أبو حيان[166] – مثبتاً إلّا باللام – بدون (قد) و معَها – فمثال الأوّل قوله تعالى : (لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[167] و مثال الثاني قوله عزّ و جلّ (وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا)[168] إلّا قوله تعالى (وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا)[169] عندَ مَن زعمَ أنَّ قوله تعالى : (وَهَمَّ بِهَا) جواب (لولا) مقدَّم، فإنَّه لا لام معَه[170]، و جاء جواب (لولا) في كلام العرب مثبتاً ماضياً وبعدَ اللام و(قد)، وبـ (قد) مع حذف اللام، نحو : لولا زيدٌ قد أكرمتُكَ[171] .

واختُلف في حذف اللام في الجواب، فقيل : يمتنِع . و مِمّن ذكره الزجاجي[172]، و قيل[173]: لا تحذفُ إلّا مقدَّرة . و قيل[174]: تحذف في الضرورة . و قيل[175]: يجوز الحذف في قليل منَ الكلام .و قيل[176] : الحذف جائز، وأكثرُ ما يكون في الشعر . وقيل[177] : الحذف و الإثبات سيّان . و يأتي الجواب منفيّاً بـ (لم)[178] و بـــ(ما) كما في نحو

قوله تعالى : (وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ)[179] ،وأمَّا دخول اللام على الجواب المنفي بـ(ما) فأجازه بعضهم - منهم ابن مالك(0 8 1) – على قلَّة، و منعه آخرون، كأبي حيان(1 8 1)، وخالد الأزهري(2 8 1) .

والراجح عندي أنَّ اللام تحذَف مِن جواب (لولا) مُثْبتاً أو منفيًّا ً بـ(ما) ، لكنْ على قلَّة . هذا و ما تقدّم مِن أنّ اللام الداخلة على الجملة الثانية بعدَ (لولا) هي لام جواب (لولا) هو أحد أقوال ثلاثة، و القول الثاني : لام جواب قسَم محذوف. و نسبه ابن يعيش إلى المحقِّقين(3 8 1)، و مِمّن قاله ابن جني(4 8 1)، و المالقي(5 8 1)، و رماه ابن هشام(6 8 1) بالتعسُّف، و القول الثالث : لام زائدة مؤكِّدة بدليل سقوطها، و هذا قول الفارسي(7 8 1) .

حذف الجواب

يحذَف جواب (لولا) للدلالة عليه(8 8 1)، إمَّا مِن معنى، نحو قوله تعالى:(وَلَوْلَافَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ)[189]أي : لآخَذَكم(0 9 1)، و إمَّا مِن لفظ متقدِّم على (لولا) دالّ على الجواب، نحو قوله سبحانه: (إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا)[191]، أيْ : لأَبْدَتْ به[192]

حكم تقدم جواب (لولا) عليها

أجاز الكوفيّون تقديم جواب الشرط على أدوات الشرط العاملة، نحو (أنْتَ ظالمٌ إنْ فعلْتَ) و أجازه مِنَ البصريين أبو زيد الأنصاري، و المبرد(3 9 1)، و اشترط مُضيّ الشرط و المازني – إنْ كان الجواب مضارعاً - و أمّا تقديم جواب (لولا) عليها فمنَعه أكثر النحاة(4 9 1)، قال الزمخشري (5 9 1) : لأنّ (لولا) حكْمها حكْم الشرط، و الشرط له صدْر الكلام، و هي معَ ما في حيّزها منَ الجملتَين كالكلمة الواحدة، و لا يتقدَّم بعض الكلمة على بعض . و أجازه آخرون(6 9 1)، و جَعلوا منه قوله تعالى : (وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ

رَبِّهِۦ)[197] واحتَجَّ بعض هؤلاء، كأبي حيان(1 9 8)بأنّ تقديم الجواب غير مستبعَد وأنّه قد يُقال : هلكْتَ لولا أنْ تداركتُكَ، و هلكتُ لولا أنْ تخلِّصَني .

و قد اضْطَرب قول أبي حيان في هذه المسألة ؛ فمَنع تارة في الدرّ اللقيط إذْ قال(1 9 9): "و لا نقول : إنّ جواب (لولا) متقدّم عليها، وإن ْكان لا يقوم دليل على امتناع ذلك...بل نقول جواب (لولا) محذوف لدلالة ما قبلَه عليه، كما يقول جمهور البصريين " .

و أجاز تارة في تذكرة النحاة حينَ قال(2 0 0) :" (لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ) جواب(لولا)

تقدَّم في ترتيب الكلام، التقدير : لولا أن رأى برهان ربه لَهَمَّ بِضَرْبها، قيل : تقدُّم جواب (لولا) قبيح . أجيب بأنّ تقديم جواب (لولا) جائز مستعمَل ..." . و قال في ارتشاف الضرب(2 0 1) :"و قد مَنع قوم تقدُّم جواب (لولا)، و الذي نختاره جوازه ..." .

و المختار عندي المنع لِمَا ذُكر مِن تعليل، و لِمَا قيل(2 0 2) أيضا مِن أنَّ الجواب كالمسبَّب، فترْتيبه أنْ يكون بعدَ السّبب . والله تعالى أعلم .

ما وافقت فيه لولا الامتناعية لو الامتناعية وما خالفتها

مِن أقسام (لو) –كما هو مقرّر – التي تكون لامتناع الجواب لامتناع الشرط، كما في قوله تعالى : (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا)[203] وهي المسمّاة بالامتناعية، و تَمّتَ أوجه اتفاق بيْنَها وبينَ (لولا) الامتناعية وأوجه اختلاف ينبغي ذكْرها في هذا المقام .

أولا : أوجه الاتفاق

الوجه الأوّل : لزوم الصدارة ؛ إذ حكْمهما حكْم الشرط(2 0 4)، و الشرط له صدر الكلام .

الثاني : إفادة الشرْطيّة(2 0 5) في الزمن الماضي، و المقصود بالشرْطيّة عقد السبَبيّة و المسبَّبيّة بينَ الجملتَين(2 0 6) بعدَ (لولا) و (لو)، كما في قولك : لولا زيد لأكرمتُكَ، و: لو قام زيد لقمتُ . ففي المثال الأوّل وجود زيد سبب لامتناع الإكرام مِنَ المتكلِّم،و ا متناع قيام زيد في المثال الثاني سبب لامتناع قيام المتكلِّم .

الثالث : استدعاء جملتَين تُسمَّى الثانية مِنهما جواباً، لا يكون إلَّا جملة فعليّة مفتقِرة إلى اللام، و قد تُحذف(2 0 7) .

الرابع: أنَّ الجواب يكون جملة فعليّة فعْلها ماض مُثبَت، أو منفي بـ(ما) أو (لم)(2 0 8) الخامس : امتناع تقديم الجواب على كلٍّ مِنهما عندَ جُلّ نحاة البصرة .

السادس : جواز حذف الجواب لدليل(2 0 9)، كما في قوله تعالى: { قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلاَ أَن تُفَنِّدُون}(2 1 0)

الوجه السابع: اقتران الجواب الماضي بـ(قد) بدون اللام شذوذاً عندَ ابن هشام، واستَشهد في ذلك ببيتَين، أحدهما لـ(لو)، و الآخر لـ(لولا)(2 1 1)، و ذكر أبو حيان- فيما نقل السيوطي عنه(2 1 2) - أنّ وقوع جواب (لولا) مصدّراً بـ(قد) وُجد في لسان العرب، و أنه لا يحفظ في (لو)، و أنّه ليس ببعيد أن يُسمع فيها ذلك أيضاً.

و قد وقع اقتران جواب (لو) فعلاً ماضياً بـ(قد) – كما ذكر الشمنّي(2 1 3) – في قوله(2 1 4) – صلّى الله عليه و سلّم - : (لو قد جاء مالُ البحرين قد أعطيتُكَ هكذا وهكذا) و عليه فلا يكون اقتران (قد) بجواب (لو) شاذّاً كما ذهب ابن هشام .

و أمّا اعتراض الشيخ عضيمة على كلام ابن هشام بقوله(2 1 5) : " اقتران جواب (لو) بـ(قد) في القرآن، فكيف يجعَله ابن هشام شاذّاً ؟ " فأرى أنْ لا وجه له إذْ كلام ابن هشام – كما هو الظاهر – في اقتران جواب (لولا) بـ(قد) مِن غير اللام بدليل الشاهدَين اللذَين أوردهما، و أمّا اقتران (قد) بجواب (لولا) في القرآن فَمعَ اللام .

ثانيا : أوجه الاختلاف

الوجه الأوّل : أنّ (لو) بسيطة غير مركّبة بخلاف (لولا) فإنَّها مركَّبة على الأرجح .

الثاني : أنّ معنى (لولا) يناقض معنى (لو)(2 1 6) ؛ فجواب (لولا) ممتنع لوجود غيره، و جواب (لو) ممتنع لامتناع غيره، و وجود الشيء ضِدٌّ لامتناعه .

الثالث : أنّ (لو) لا يلِيها إلّا الأفعال، و لا يقَع بعدَها الأسماء سوى أنَّ ومعمولَيها

، نحو قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ)(2 1 7) و (لولا) يقَع بعدَها الأسماء ، و لا يلِيها الأفعال .

الرابع : وقوع جواب (لو) في القرآن باللام كثيراً، و بدونها قليلاً إذا كان ماضياً مثبَتاً، و يقَع جواب (لولا) في القرآن هكذا إلّا و معَه اللام .

الخامس : أنّ (لولا) يلِيها (أنْ) و (أنَّ) ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً)[218] و قوله تعالى : (فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ)[219] و أمّا (لو) فلا يقَع بعدَها إلّا(أنَّ)(2 2 0)، و ذلك قوله تعالى : (أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ)[221]

السادس: أنّ جواب (لو) يكثُر حذْفه، بخلاف جواب (لولا) – عندَ بعضهم – قالوا(2 2 2): لأنّ جواب (لولا) صار عوضاً منَ الخبر، فكُرِه حذْفه .

الثاني مِن أوجه (لولا) : التحضيضيّة، مثل (هَلَّا و ألَّا و لَوما)(2 2 3)، و اختُلف في (لولا) هذه أ هي مركّبة أو بسيطة ؟ ؛ فحكَمَ قوم منهم أبو حيان(2 2 4)ببساطتها، قال الإربلي(2 2 5): مذهب الجمهور . و قال آخرون : هي مركّبة من (لو) و (لا)، و اختَلف هؤلاء ؛ فقال أكثرهم(2 2 6) : هي (لو) التي معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، و معنى (لا) النفي . و قال بعضهم(2 2 7) متَّبعاً طريقة أصحاب علم المعاني(2 2 8) : هي (لو) المنقولة إلى التمنّي كما في نحو (لو تأْتِيني فتُحدّثني) بالنصب، ثم ركِّبتْ معَ (لا) المزيدة تنبيهاً على نقْلها إلى التحضيض . و (لولا) التحضيضيّة لها صدر الكلام لدلالتها على نوع مِنَ الكلام(2 2 9)، وتختَصّ بالفعل كأدوات الشرط لأنّها للتحضيض و الأمْر، و هما لا يكونان إلّا بالفعل(2 3 0) كالشرط، فإذا ولِيها الفعل المضارع، أو ما في تأويله كانت للتحضيض والعرْض(2 3 1)، و الفرْق بينَهما أنّ الأوّل طلَب بِحَثّ و إزعاج و الثاني بِلِين و تأدُّب(2 3 2)؛ فمثال المضارع لفظاً قوله تعالى : ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾[233]و مثال ما في تأويل المضارع قوله سبحانه: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[234]فقد ولِيها الماضي، و هو في تأويل المستقبل، كما يكون بعدَ حرف الشرط كذلك لأنّه في معناه، و التقدير إنْ أخَّرْتَني أصدَّق، و لذلك جُزم (أكُنْ) عطْفاً على موضِع(فأصَّدَّق)(2 3 5)، و إنْ وقع الفعل بعدَ لولا ماضياً كانت (لولا) لوْماً و توبيخاً(2 3 6)، نحو قوله سبحانه : ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[237].و إذا ولِيها اسم كان معمولاً لفعل مؤخَّر، نحو (لولا زيداً ضربْت) أو لفعل مضْمَر على شريطة التفسير، نحو (لولا زيداً ضربتْه) أو لفعل مدلول عليه بمذكور قبلُ(2 3 8)،كقول جرير(2 3 9) :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلا الكَمِيَّ المقَنَّعا(2 4 0)

و اختُلف في معنى (لولا) في البيت، و في الفعل المقدَّر بعدَها ؛ فذهب جُلّ النحاة 241)إلى أنّها التي للتحضيض، و أنّ الفعل المقدَّر بعدَها مضارع، و المعنى : لولا تعدُّون، أو نحو ذلك(2 4 2) ، و ذهب نفَر منهم ابن عطية(3 4 2)، و ابن هشام(4 4 2) إلى أنّها التي للتوبيخ، و الفعل بعدَها ماض، و أنّ الشاعر لم يُرِد حضّهم على أنْ يعُدّوا في المستقبَل، بل أراد توبيخهم على ترْك عدّه في الماضي، وأنَّ الشاعر إنّما قال: تَعُدُّون .على سبيل حكاية الحال .

و أجاز ابن الشجري أنْ يكون المقدَّر في البيت السابق فعلاً مضارعاً أو ماضياً(5 4 2)معَ تصريحه أنّ معنى (لولا) فيه التحضيض .

و الظاهر مِن كلامه قبل استشهاده بالبيت السابق، و بعدَه أنّه يرى أنّ (لولا) للتحضيض وأنّها يلِيها المضارع و الماضي على السواء، و يؤيّده قوله بعدَ حديثه عن (لولا) التحضيضية، و تقدير الفعل بعدَها :" و قد جاء التوبيخ بلفظ التحضيض في قوله تعالى ...."

هذا و قد ذكر البغداديّ في الخزانة(6 4 2) أنّ (تَعُدُّون) المقدّر في البيت السابق بمعنى (تعتقِدون)، و أنّه لا يجوز أنْ يكون مِنَ العَدّ بمعنى الحِساب .

و قد تخرُج (لولا) عن معنى التحضيض المحض، فيُصاحبُها معنى آخر، كالإنكار، فتكون للتحضيض على سبيل التعجيز و التبكيت(7 4 2)، كما في قوله تعالى : ﴿ لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍ بَيِّنٍ ﴾ [248] و قوله سبحانه : (فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِين}[249]. وقد تُجاب (لولا) التحضيضية بالفاء(0 5 2) كما في قوله تعالى: (لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ)[251] وقوله تعالى : :لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا)[252] كما أُجيب بِها التمنّي في قوله تعالى : : يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا)[253] .

إيلاء لولا إذ و إذا وإن الشرطية

قد تُفصَل (لولا) التحضيضية مِنَ الفعل بالظرفَين (إذْ) و (إذا) معمولَين له(4 5 2)، و بجملة شرطيّة معترِضة مصدَّرة بـ(إنِ) الشرطيّة(5 5 2) ؛ فمثال الأوَّل قوله تعالى : (فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ)[256] و مثال الفصْل بـ(إذا) قوله سبحانه : ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾[257] و المعنى (فهلَّا ترجِعُون الروح إذا بلغَتِ الحُلقوم إنْ كنتم غير مدِينين) واختُلف في الفعل (ترجعونها) ؛ فقيل(8 5 2): هو لـــــ(لولا) الأُولى، و هو عامل في الظرف(إذا)

و الثانية تَكرار للأولى للتوكيد، و قيل(9 5 2) : هو للأُولى، و حُذف بعدَ (لولا) الثانية لدلالة الأولى . و قيل(0 6 2) : لـ(لولا) الثانية، و الظرف معمول لــ(ترجعونها) المحذوف بعدَ (لولا) الأُولى لدلالة الثانية . و قيل(1 6 2) : هو جواب للأُولى و الثانية . و جَعل بعضهم(2 6 2) (إذا) شرطيّة، و قد سدَّ (ترجعونها) مسدَّ الأفعال التي تقتضيها (لولا) الأُولى و الثانية، و كذا أجوبة(إذا) و (إنْ) الأُولى و الثانية .و سَمّى بعضهم الفعل (ترجعونها) جواباً لــ(لولا)، و مِمَّن فعَل هذا الفراء(3 6 2)، و النحاس(4 6 2)، و العكبري(5 6 2)، و مِنَ المفسرين الطبري(6 6 2)، و ردّه السمين (7 6 2) – و به آخذ – بأنّ مِثل هذا لا يُسمَّى جواباٍ أبداً لأنَّ (لولا) في الآية تحضيضية، و هي لا جواب لها .

الوجه الثالث : أنْ تكون بمعنى (لولم)- و تقدَّم- و هي حينَئذٍ مركَّبة مِن (لو) الامتناعية ، و (لا) معَها بمعنى (لم)، لأنَّ (لا) معَ الماضي بمنزلة (لم) معَ المستقبل، ذَكر هذا الوجه طائفة، منهم أبو البركات الأنباري(8 6 2)، و ابن مالك(9 6 2)، و الرضي(0 7 2) و المرادي(1 7 2 و ابن هشام(2 7 2)، و البغدادي(3 7 2).

الوجه الرابع :أنْ تقَع نافية بمعنى (لم)، و جُعل منه قوله تعالى :﴿ فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفۡنَا عَنۡهُمۡ عَذَابَ ٱلۡخِزۡيِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَمَتَّعۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ حِينٖ ﴾ [274] أي :لم تكن قرية(5 7 2)، و كذا قوله سبحانه : (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٖ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلٗا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ)[276] والمعنى لم يكن مِنَ القرون مِن قبلكم أولوا بقية(7 7 2)، و هذا المعنى لــ(لولا) ذكره الفراء (8 7 2) ومَن تبعه كأحمد بن فارس(9 7 2)، و الهروي(0 8 2) .

و ضعَّف ابن الشجري وقوع (لولا) بمعنى (لم)، فقال(1 8 2) :"و زعم قوم مِنَ الكوفيين أنَّ (لولا) قد استُعملت بمعنى (لم) و احتَجَّ بقوله تعالى : ﴿ فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفۡنَا عَنۡهُمۡ عَذَابَ ٱلۡخِزۡيِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَمَتَّعۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ حِينٖ ﴾ [282] ... و هذا التقدير موافق للمعنى و مباين لأصَحِّ الإعرابَيْن لأنَّ المستثنى بعدَ النفي يقْوَى فيه البدل، و يجُوز فيه النصب، و لم يأتِ في الآيتَيْن إلَّا النصب". وبيَّن الزركشي كلام ابن الشجري بعدَ أن حكى نصَّه بقوله(3 8 2) : "أيْ : فدَلَّ على أنَّ الكلام موجَب" .

و هذا الذي ذكره ابن الشجري مدفوع بما ذكره الفراء(4 8 2)، و الطبري(5 8 2) مِن أنَّ الاستثناء في الآية الكريمة منقطِع غير متّصِل لأنَّ قوم يونس أمَّة غير الأمم التي استُثنيت منها، فهي مِن غير جنْسهم و شكْلهم، و إذا كان الاستثناء منقطعاً كان حكْمه النصب، و مَنعَ أبو حيان(6 8 2) وقوع (لولا) للجَحد، فقال : "بعيد عنِ الصواب" .

و ذهب ابن هشام (7 8 2) إلى أنَّ الظاهر مِن (لولا) في الآية السابقة معنى التوبيخ، بدليل قراءة (فهلَّا كانت)(8 8 2) .

الوجه الخامس : أنْ تكون استفهاماً، كقوله تعالى :{وَقَالُواْ لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ)[289] و قوله سبحانه :{ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ)[290] قاله الفراء[291]، وتبعه الهروي[292] . و جلّ النحاة لا يذكرون هذا الوجه[293]،.و الظاهر مِن معنى الآية الأولى- على ما ذكر ابن هشام[294] - التوبيخ، و الثانية العرْض، و الله تعالى أعلم .

نتائج البحث

خلص البحث إلى نتائج أهمها :

1- أن خبر المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية يجوز ذكره - على الراجح عندي- و لا يجب حذفه لتأييد السماع له، و عدم امتناعه في القياس، وتعسّف التأويل

2- أن لولا التحضيضية قد تخرج عن معنى التحضيض الصِّرف، فيصاحبها معنى آخر، كالإنكار ، فيكون معناها حينئذٍ الحضّ على سبيل التعجيز والتبكيت،كما في قوله تعالى : ﴿لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ ﴾

3- أن لولا التحضيضية - عند ابن الشجري - يقع بعدها الفعل المضارع و الماضي على السواء و لا تختصّ بالمضارع و هذا مخالف لِمَا عليه قول النحاة من أنها لا يقع بعدها إلا المضارع .

4- أن أبا حيان اضطرب كلامه في حكم تقدم جواب (لولا) عليها ؛ فأجازه في الارتشاف و تذكرة النحاة، و منعه في البحر المحيط .

5- أن المذاهب في رفع الاسم بعد (لولا) الامتناعية أربعة لا ثلاثة كما ذكر بعضهم .

6- أن جواب (لو) الامتناعية قد يقترن بـ(قد) لا على وجه الشذوذ -كما قال ابن هشام - لوروده في السماع 0

7- أن خبر أنَّ في نحو قولك : لولا أنّك حاضر لقمتُ.سدّ مسدّ خبر المبتدأ بعد (لولا) عند الرماني .

فهرس المصادر و المراجع

أولا : الرسائل العلمية

1- ابن فلاح النحوي مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد / عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، 1404ه / 1984م .

2- ابن النحوية و حاشيته على كافية ابن الحاجب، دراسة و تحقيق، رسالة ماجستير، بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد / حسن محمد عبد الرحمن، 1409ه/ 1998 م .

3- حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين، تحقيق و دراسة، رسالة ماجستير، بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد / حماد بن محمد الثمالي، 1402ه / 1982م .

4- موصل النبيل إلى نحو التسهيل، لخالد عبدالله الأزهري/ تحقيق و دراسة، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد / ثريا عبد السميع إسماعيل، 1418ه / 1998م.

5- كتاب معاني الأدوات و الحروف، لمحمد بن الحسين البخاري / دراسة و تحقيق، رسالة دكتوراه، بكلية التربية للبنات، الرياض، إعداد / أسماء بنت محمد العساف، 1416ه / 1996م .

ثانيا : المطبوعـــات

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق / رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر، 1418ه / 1998م .

2- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق / عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة، دمشق، 1391ه / 1971م .
3- الأشباه و النظائر في النحو، للسيوطي، راجعه / فايز ترحيني، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1414ه / 1993م .
4- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق / عبد الحسين الفتلي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت،1420ه / 1999م.
5- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق / زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، 1405 ه / 1985م.
6- أمالي ابن الشجري، لهبة الله الحسني العلوي، تحقيق و دراسة / محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، 1413ه / 1992 م .
7- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب، تحقيق / هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، 1405ه / 1985م.
8- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، لابن الأنباري، دار الفكر .
9- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن القيسي، دراسة تحقيق / محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408ه / 1987م . 10-
الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق / حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية، دار العلوم، 1408 / 1988م .
11- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق / موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية .
12- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، الطبعة الثانية، دار الفكر، 1403ه / 1983م.
13- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، عيسى البابي الحلبي، 1377ه / 1958 م.

14- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق و دراسة / عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1407ه / 1986 م .
15- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق / طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، 1390ه / 1970م .
16- التبصرة و التذكرة، للصيمري، تحقيق / فتحي أحمد مصطفى، الطبعة الأولى، مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، 1402ه / 1982م .
17- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1399ه / 1979م .
18- التحرير و التنوير (تفسير ابن عاشور) مؤسسة التاريخ، بيروت .
19- تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق / عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1406ه / 1986م .
20- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق / عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406ه / 1986م .
21- التذييل و التكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، الجزء الحادي عشر، تحقيق / حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار كنوز إشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1434ه / 2013م .
22- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، لابن مالك الأندلسي، تحقيق / محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، 1381ه / 1367م .
23- التفسير الكبير، للفخر الرازي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
24- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، دراسة و تحقيق / علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة .
25- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1373ه / 1954م .

26- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق / محمد إبراهيم الحفناوي، 1954م .
27- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق / علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404ه / 1984م .
28- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق / فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413 ه / 1992م .
29- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق / حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1404ه / 1984م .
30- حاشية الصبان على الأشموني (و معها شرح الشواهد للعيني) مطبعة الحلبي، القاهرة.
31- حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق / علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيرت، 1404ه / 1984م .
32- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق و شرح / عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1409ه / 1989م .
33- الخصائص، لابن جني، تحقيق / محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، 1403ه / 1983م .
34- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق / أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، 1406ه / 1986م .
35- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخلق عضيمة، دار الحديث، القاهرة .
36- ديوان جرير، دار صادر، بيروت، 1379ه / 1960 م .
37- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق / أحمد محمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، 1405ه / 1985م.
38- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني، للألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان .

39- سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة و تحقيق / حسن الهنداوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، 1413ه / 1993م
40- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق / عبد العزيز رباح، و أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، 1393ه / 1973م .
41- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق / عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، القاهرة .
42- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق / عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت .
43-شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق / عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة، القاهرة، 1410ه / 1990م
44- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق / صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1419ه / 1999م.
45- شرح ديوان علقمة الفحل، للأعلم الشنتمري، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1414ه / 1993م .
46- شرح الرضي على الكافية، تصحيح و تعليق / يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، جامعة قازيونس، بنغازي، 1966م .
47- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق / عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى مطبوعات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، 1402ه / 1982م .
48- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، الجزء التاسع، تحقيق / شعبان صلاح، و عبد الرحمن محمد عصر، مطبعة دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة، 1301ه / 2009م .
49- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت .
50- شرح المقرب (التعليقة) لابن النحاس الحلبي، دراسة و تحقيق / خيري عبد الراضي، الطبعة الأولى، دار الزمان، المدينة المنورة، 1426ه / 2005م .

51- شروح سقط الزند ، القسم الأول، للتبريزي، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1945م .
52- شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1403ه / 1983م .
53- الصاحبي، لأحمد بن فارس، تحقيق / السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة .
54- صحيح البخاري (جمع جوامع الأحاديث و الأسانيد و مكنز الصحاح و السنن و المسانيد) جمعية المكنز الإسلامي، القاهرة، 1421ه.
55- الغرة في شرح اللمع (من أول باب إن و أخواتها إلى آخر باب العطف) لابن الدهان، تحقيق / فريد عبد العزيز الزامل، الطبعة الأولى، دار التدمرية، الرياض، 1432ه / 2011م .
56- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق / عبد القادر شيبة الحمد، الطبعة الأولى، 1421ه / 2001م .
57- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق و دراسة / فيصل الحفيان، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 1424ه / 2001م .
58- الكامل، للمبرد، تحقيق / محمد أحمد الدالي، الطبعة الثانية، مركز الرسالة ناشرون، دمشق، 1434ه / 2013م .
59- كتاب سيبويه، تحقيق / عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، مصر 1977م .
60- كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الفارسي، تحقيق / محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، مصر، 1408ه / 1988 م.

61- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، رتبه / محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415ه / 1995 م
62- اللامات، للزجاجي، تحقيق / مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، 1389ه / 1969 م
63- لباب الإعراب، للإسفراييني ، تحقيق / بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الطبعة الأولى، منشورات دار الرفاعي، 1405ه / 1984 م .
64- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق / عبد الله الأنصاري، و السيد عبد العال إبراهيم، الطبعة الأولى، الدوحة، 1408ه/ 1987 م .
65- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق و تعليق / شريف عبد الكريم النجار، الطبعة الأولى، دار عمار، عمَّان، الأردن، 1424 ه / 2004 م .
66- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق/ محمد كامل بركات، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق 1400 ه / 1980 م.
67- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، حققه / ياسين محمد السواس، الطبعة الثالثة، اليمامة، دمشق،، بيروت، 1423 ه / 2002 م .
68- معاني الحروف، للرماني، حققه وعلق عليه/ عرفان سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1430 ه / 2009 م .
69- معانى القرآن للفراء، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، 1403 ه / 1983 م
70- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتعليق / عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1408 / 1988 م .
71- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009 م .

72- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، الجزء الثاني، تحقيق / محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، مطبوعات معهد البحوث العلمية و إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، 1428ه / 2007م .

73-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، الجزء االسادس، تحقيق / عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى، مطبوعات معهد البحوث العلمية و إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى، 1428ه / 2007م

74 - المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق / كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، العراق، دار الرشيد، 1982م .

75-المقتضب، للمبرد، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات وزارة الأوقاف المصرية، 1415ه / 1994م .

76- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، للشمني، و بهامشه شرح الدماميني على متن المغني المذكور، المطبعة البهية، القاهرة .

77- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق / محمد إبراهيم البنا، الطبعة الثانية، دار الاعتصام، القاهرة .

هوامش البحث:

(1) رصف المباني ص363 .

(2) شرح المقرب المسمى بالتعليقة لابن النحاس 1/ 321 .

(3) جواهر الأدب ص483 .

(4) ينظر : الكتاب 4/ 222، و معاني القرآن للفراء 2/ 377، و الكامل 1/ 362، و كتاب الشعر 1/ 88، و سر صناعة الإعراب 1/ 306، و مشكل إعراب القرآن للقيسي ص365، و الإنصاف 1/ 78 .

(5) ينظر : شرح الرضي 1/ 275 .

([6]) ينظر : رصف المباني ص363 .

([7]) ينظر : نتائج الفكر ص349 .

([8]) ينظر : معاني القرآن 2/ 377 .

([9]) ينظر : شرح المقرب 1/ 321 .

([10]) ينظر : شرح الرضي 1/ 275 .

([11]) ينظر : التفسير الكبير 29/ 198

([12]) ينظر : كتاب الشعر 1/ 88، و معاني الحروف ص174، و أمالي ابن الشجري 2/ 509، 543، و رصف المباني ص361 .

([13]) ينظر : الصاحبي ص253، و مغني اللبيب 1/ 287 .

([14]) ينظر : الأزهية ص175، و البرهان للزركشي 4/ 376 .

([15]) ينظر : الكامل 1/ 362، و حروف المعاني ص3، و المسائل المنثورة ص229، و الصاحبي ص252، و لباب الإعراب ص467 .

([16]) ينظر : رصف المباني ص362، و الجنى الداتي ص597 .

([17]) ينظر : رصف المباني ص362 .

([18]) ينظر : موصل النبيل إلى نحو التسهيل ص1634 (رسالة دكتوراة) .

([19]) سورة النور من الآية (10) .

([20]) سورة الزخرف من الآية (33) .

([21]) سورة الصافات الآية (143) .

([22]) سورة سبأ من الآية (31) .

([23]) ينظر : شرح المقرب 1/ 321 .

([24]) ينظر : الكتاب 2/ 129، 3/ 139 .

([25]) ينظر : المقتضب 3/ 76، و الأصول 1/ 68، و الإيضاح العضدي ص94، و المقتصد 1/ 299 .

([26]) ينظر : الأصول 1/ 68، و الإيضاح العضدي ص94، و المقتصد 1/ 299 .

([27]) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 2/ 455 .

([28]) ينظر: الإيضاح العضدي ص94، و المقتصد 1/ 299، و ابن فلاح النحوي مع تحقيق

الجزء الأول من كتابه المغني 2/ 696 (رسالة دكتوراة)، و شرح المقرب 1/ 322 .

([29]) ينظر : شرح الجمل 2/ 455 .

([30]) ينظر : : معاني الحروف ص 177 .

([31]) ينظر : شرح المقرب 1/ 322 .

([32]) ارتشاف الضرب 3/ 1089

([33]) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن 2/ 38، وشرح ابن يعيش8/ 145، وشرح الجمل 2/ 455، وشرح المقرب 1/ 322 .

([34]) سورة النور الآية (10) .

([35]) ينظر : شرح الجمل 2/ 456 .

([36]) ينظر : حواشي المفصل للشلوبين ص71 .

([37]) ينظر : الأزهية ص175 .

([38]) ينظر : مشكل إعراب القرآن ص365 .

([39]) ينظر : أمالي ابن الشجري2/ 510 .

([40]) ينظر : حواشي المفصل ص71 .

([41]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 1 / 276، وشواهد التوضيح لابن مالك ص 65 .

([42]) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص122 .

([43]) ينظر : شرح المقرب 1/ 324 .

([44]) ينظر : ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب ص82 (رسالة ماجستير) .

([45]) ينظر : المقاصد الشافية 2/ 108،6/ 197.

([46]) سورة النساء من الآية (83) .

([47]) سورة النساء من الآية (113) .

([48]) سورة الأنفال من الآية (68) .

([49]) ينظر : شواهد التوضيح ص66 . وسيأتي قريبا لفظ الحديث الذي أخرجه البخاري .

([50]) شروح سقط الزند للتبريزي 1/ 104 .

([51]) ينظر : الجنى الداني ص600، و المغني 1/ 288، و المقاصد الشافية 2/ 105.

([52]) شرح ديوان علقمة للأعلم الشنتمري ص29 .

([53]) الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح 2/ 297، و المقاصد الشافية 2/ 105 .

([54]) لم أقف عليه في كتاب .

([55]) ينظر : ابن فلاح النحوي 2/ 699، و المقاصد الشافية 2/ 106، و تمهيد القواعد 2/ 874 .

([56]) ينظر : الكافي 2/ 297، و الجنى الداني ص599، و المغني 1/ 288 .

([57]) ينظر : الكافي 2/ 298، و البسيط 1/ 594، و موصل النبيل ص197 .

([58]) أخرجه البخاري 1/ 33 في كتاب العلم (باب مَن ترك بعض الاختيار مخافة أن يَقصُر فهْم بعض الناس عنه، فيقعوا في أشدّ منه) .

([59]) ينظر : الكافي 2/ 298، و البسيط 1/ 594 .

([60]) ينظر : شرح المقرب 1/ 321، 324، و الجنى الداني ص600، و ارتشاف الضرب 3/ 1090 .

([61]) ينظر : الجنى الداني ص600، و ارتشاف الضرب 3/ 1090، و المغني 1/ 288، و تخليص الشواهد لابن هشام ص209 .

([62]) ينظر : المغني 1/ 288 .

([63]) ينظر : رصف المباني ص363، و الجنى الداني ص600، و ارتشاف الضرب 3/ 1090، و المغني 1/ 288 .

([64]) ينظر : حواشي المفصل ص71 .

([65]) ينظر : المغني 1/ 288 .

([66]) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي 9/ 81، و ابن فلاح النحوي 2/ 697، و تخليص الشواهد ص210، و شرح أبيات المغني للبغدادي 5/ 119 .

([67]) ينظر : تخليص الشواهد ص210 .

([68]) ينظر : البسيط 1/ 594، و الكافي 2/ 298، و المقاصد الشافية 2/ 107 .

([69]) ينظر : ابن فلاح النحوي 2/ 699، و المقاصد الشافية 2/ 106، و أبيات المغني للبغدادي 5/ 120 .

([70]) ينظر : شرح أبيات المغني للبغدادي 5/ 120 .

([71]) ينظر : كتاب الصوم 1/ 359 (باب الصائم يصبح جنبا) .

([72]) ينظر : شواهد التوضيح ص65 .
([73]) ينظر : أمالي ابن الشجري 2/ 511 .
([74]) ينظر : شرح الرضي 1/ 274 .
([75]) ينظر : معاني القرآن 1/ 404 .
([76]) ينظر : ارتشاف الضرب 4/ 1904 .
([77]) ينظر : كتاب الشعر 1/ 66 ، و أمالي ابن الشجري 2/ 511 ، و شرح التسهيل لابن مالك 1/ 283، و شرح المقرب 2/ 327 .
([78]) ينظر : المساعد 1/ 212 .
([79]) ينظر : الإنصاف 1/ 73، و أمالي ابن الشجري 2/ 511، و شرح المقرب 2/ 325
([80]) شرح أشعار الهذليين 2/ 871 في (يوم نبط، و هو يوم ذات البشام) .
([81]) الإنصاف 1/ 74، و أمالي ابن الشجري 2/ 511، و شرح الرضي 1/ 276، و الخزانة 1/ 462، 11/ 247
([82]) شرح أشعار الهذليين 1/ 88 .
([83]) شرح المقرب 2/ 325، و شرح التسهيل لابن مالك 1/ 284، و المساعد 3/ 224، و الجنى الداني ص607 .
([84]) لم أقف على قائله، و البيت في شرح المقرب 1/ 327، و جواهر الأدب ص485 .
([85]) ينظر : شرح المقرب 1/ 327، و موصل النبيل ص1637 .
([86]) ينظر : الكتاب 2/ 129، و أمالي ابن الشجري 2/ 511 .
([87]) ينظر : الإنصاف 1/ 76، و شرح المقرب 1/ 326 .
([88]) سورة القيامة الآية (31) .
([89]) ينظر : الإنصاف 1/ 76، و شرح الرضي 4/ 444 .
([90]) المراد بيت الجموح .
([91]) أمالي ابن الشجري 2/ 511 .
([92]) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي 9/ 81، و شرح ابن يعيش 3/ 118، و شرح الرضي 1/ 274، و المقاصد الشافية 6/ 198 .
([93]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 1/ 283، و شرح المقرب 1/ 325 .

([94]) ينظر : أمالي ابن الحاجب 4/ 94، و شرح المقرب 1/ 325، و المقاصد الشافية 6/ 198 .

([95]) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي 9/ 81، و شرح الرضي 1/ 275، و الكافي 2/ 459، و رصف المباني ص362، و الجنى الداني ص602 .

([96]) ينظر : البسيط 1/ 592، و الكافي 2/ 459 .

([97]) ينظر : نتائج الفكر ص348 .

([98]) ينظر : المصدر السابق .

([99]) ينظر : رصف المباني ص362 .

([100]) الإيضاح في شرح المفصل 1/ 194 .

([101]) شرح الرضي 1/ 275 .

([102]) ينظر : رصف المباني ص362، و الجنى الداني ص602، و موصل النبيل ص1636 .

([103]) سورة الصافات الآية (143) .

([104]) ينظر : الإنصاف 1/ 73، و ابن فلاح النحوي 2/ 697، و رصف المباني ص362 .

([105]) ينظر : ابن فلاح النحوي 2/ 698، و شرح الرضي 1/ 275 .

([106]) ينظر : البسيط 1/ 275، و الكافي 2/ 459 .

([107]) ينظر : ابن فلاح النحوي 2/ 698، و شرح الرضي 1/ 275 .

([108]) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل 1/ 194، و ابن فلاح النحوي 2/ 698 .

([109]) ينظر : الإنصاف 1/ 71 .

([110]) ينظر : المساعد 1/ 212، والجنى الداني ص602 .

([111]) ينظر : البسيط 1/ 292، و الكافي 2/ 299، و ارتشاف الضرب 4/ 1904 .

([112]) ينظر : المساعد 1/ 212، والجنى الداني ص602، و المنصف للشمني 2/ 64 .

([113]) ينظر : ارتشاف الضرب 4/ 1904 .

([114]) ينظر : الإنصاف 1/ 75 .

([115]) ينظر : المساعد 1/ 212.

([116]) ينظر : المساعد 1/ 212، والجنى الداني ص602، و المنصف للشمني 2/ 64 .

([117]) ينظر : كتاب الشعر 1/ 65 .

([118]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 1/ 284 .
([119]) ينظر : الكامل 3/ 1279 .
([120]) سورة سبأ من الآية (31) .
([121]) ينظر : الكتاب 2/ 374 .
([122]) الكتاب 2/ 374، و معاني القرآن للفراء 2/ 85، و الخصائص 2/ 259، و شرح الكتاب للسيرافي 9/ 79، و أمالي ابن الشجري 1/ 271،2/ 512 .
([123]) ينظر : الإنصاف 2/ 694 .
([124]) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي 9/ 83، و أمالي ابن الشجري 1/ 277 .
([125]) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي 9/ 83، و شرح الجمل 1/ 482 .
([126]) ينظر : الكتاب 2/ 373، و شرح الكتاب للسيرافي 9/ 81، و الكافي 2/ 301 .
([127]) ينظر : الإنصاف 2/ 689، و الكافي 2/ 301، و الجنى الداني ص604، و المغني 1/ 289، و التذييل و التكميل 11/ 312، و الخزانة 4/ 187، 9/ 565 .
([128]) ينظر : المغني 1/ 289، 2/ 102 .
([129]) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي 9/ 85 .
([130]) ينظر : الجنى الداني ص604 .
([131]) ينظر : التذييل و التكميل 11/ 312 .
([132]) ينظر : الخزانة 4/ 187، 9/ 565 .
([133]) ينظر : الجنى الداني ص604، و التذييل و التكميل 11/ 311 .
([134]) ينظر : الإنصاف 2/ 690، و حاشية الصبان 2/ 206 .
([135]) ينظر : الإنصاف 2/ 690، و شرح الرضي 2/ 445، و رصف المباني ص364، و التذييل و التكميل 11/ 311 .
([136]) ينظر : شرح الرضي 2/ 445، و حاشية الصبان 2/ 206 .
([137]) ينظر : الجنى الداني ص604، و التذييل و التكميل 11/ 312 .
([138]) ينظر : معاني القرآن للفراء 2/ 85، و شرح الكتاب للسيرافي 9/ 83 .
([139]) ينظر : الإنصاف 2/ 687، و الجنى الداني ص604 .
([140]) ينظر : معاني القرآن للفراء 2/ 85، و الكامل 3/ 1279، و شرح الكتاب للسيرافي

9/ 83، و الإنصاف 2/ 687 .

([141]) ينظر : معاني القرآن للفراء 2/ 85، و الكامل 3/ 1279 .

([142]) ينظر : الكتاب 2/ 373، و الإنصاف 2/ 690، و أمالي ابن الشجري 1/ 278 .

([143]) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي 9/ 83، و الإنصاف 2/ 690، و شرح الجمل 1/ 481، و شرح الرضي 2/ 445 .

([144]) ينظر : الكتاب 2/ 376، و شرح الكتاب للسيرافي 9/ 84 .

([145]) ينظر : شرح الجمل 1/ 481، و المغني 2/ 103 .

([146]) ينظر : الكافي 2/ 301 .

([147]) ينظر : معاني القرآن للفراء 2/ 85، و شرح الكتاب للسيرافي 9/ 85، و الإنصاف 2/ 688 .

([148]) ينظر : التذييل و التكميل 11/ 312 .

([149]) ينظر : شرح الرضي 2/ 445 .

([150]) ينظر : المغني 1/ 289، و حاشية الصبان 2/ 206 .

([151]) ينظر : حاشية الصبان 2/ 206 .

([152]) ينظر : الجنى الداني ص605 .

([153]) ينظر : الإنصاف 1/ 73 .

([154]) ينظر : الأزهية ص178 .

([155]) ينظر : أمالي ابن الشجري 2/ 510 .

([156]) ينظر : شرح الرضي 1/ 275 .

([157]) ينظر : شرح المقرب 1/ 325 .

([158]) ينظر : : شرح الرضي 4/ 44، و التسهيل ص244، و المغني 1/ 291، و موصل النبيل ص1637 .

([159]) ينظر : الخزانة 1/ 463 .

([160]) ينظر : التسهيل ص244، و شرح التسهيل لابن مالك 4/ 115، و شرح الرضي 1/ 291، 4/ 444 .

([161]) ينظر : موصل النبيل ص1637 .

([162]) ينظر : شرح ابن يعيش (الحاشية) 8/ 146.
([163]) ينظر : الخزانة 1/ 463 .
([164]) ينظر : المسائل المنثورة ص229 .
([165]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 4/ 114، و البحر المحيط 1/ 244
([166]) ينظر : البحر المحيط 1/ 244 .
([167]) سورة سبأ من الآية (31) .
([168]) سورة الإسراء من الآية (74) .
([169]) سورة يوسف من الآية (24) .
([170]) ينظر : البحر المحيط 1/ 244 .
([171]) ينظر : المصدر السابق .
([172]) ينظر : اللامات ص139 .
([173]) ينظر : الكامل 1/ 363 .
([174]) ينظر : شرح الجمل 2/ 455، و رصف المباني ص315 .
([175]) ينظر : شرح الكافية الشافية 3/ 1651، و الجنى الداني ص599، و ارتشاف الضرب 4/ 1905 .
([176]) ينظر : ارتشاف الضرب 4/ 1905 .
([177]) ينظر : المصدر السابق .
([178]) ينظر : المصدرنفسه .
([179]) سورة النور من الآية (21) .
([180]) ينظر : شرح الكافية الشافية 3/ 1651 .
([181]) ينظر : ارتشاف الضرب 4/ 1906 .
([182]) ينظر : موصل النبيل ص1635 .
([183]) ينظر : شرح ابن يعيش 9/ 22 .
([184]) ينظر : سر الصناعة 1/ 394 .
([185]) ينظر : رصف المباني ص315 .
([186]) ينظر : المغني 1/ 251 .

([187]) ينظر : سر الصناعة 1/ 395 .

([188]) ينظر : الكشاف 2/ 438، و البيان لابن الأنباري 2/ 38، و ارتشاف الضرب 4/ 1906 .

([189]) سورة النور (10) .

([190]) ينظر : ارتشاف الضرب 4/ 1906 .

([191]) سورة القصص من الآية (10) .

([192]) ينظر : ارتشاف الضرب 4/ 1906 .

([193]) ينظر : المقتضب 2/ 66، و التسهيل ص238، و الدر اللقيط من البحر المحيط 5/ 294

([194]) ينظر : إعراب القرآن للنحاس 2/ 323، و الكشاف 2/ 439 ، و المحرر الوجيز 7/ 481، و البيان 2/ 38، و ارتشاف الضرب 4/ 1906 .

([195]) ينظر : الكشاف 2/ 439 .

([196]) ينظر : معاني القرآن و إعرابه 3/ 101، و إعراب القرآن للنحاس 2/ 323، و المحرر الوجيز 7/ 480، و ارتشاف الضرب 4/ 1906، و تذكرة النحاة ص33 .

([197]) سورة يوسف من الآية (24) .

([198]) ينظر : ارتشاف الضرب 4/ 1906، و تذكرة النحاة ص33 .

([199]) 5/ 294 .

([200]) ص33 .

([201]) 4/ 1906 .

([202]) ينظر : كتاب معاني الأدوات و الحروف المنسوب إلى ابن القيم ص174 (قسم التحقيق) رسالة دكتوراة .

([203]) سورة الأعراف من الآية (176) .

([204]) ينظر : معاني الحروف ص100، و الكشاف 2/ 439 .

([205]) ينظر : الكامل 1/ 363، و المسائل المنثورة ص229، و شرح ابن يعيش 8/ 146، و التسهيل ص329، و المغني 1/ 272، و المقاصد الشافية 6/ 197 .

([206]) ينظر : الكتاب 4/ 235، و أمالي ابن الشجري 2/ 510، و المغني 1/ 272، و المقاصد الشافية 6/ 179 .

([207]) ينظر : أمالي ابن الشجري 2/ 510، و التسهيل ص241، و شرح الكافية الشافية 3/ 1651 .

([208]) ينظر : التسهيل ص240، و تذكرة النحاة ص40 .

([209]) ينظر : الكتاب 3/ 103، و أمالي ابن الشجري 2/ 119، و ارتشاف الضرب 4/ 1903 .

([210]) سورة يوسف من الآية (94) .

([211]) ينظر : المغني 1/ 287 .

([212]) ينظر : الأشباه و النظائر 2/ 270 .

([213]) ينظر : المنصف للشمني 2/ 548 .

([214]) فتح الباري 4/ 555كتاب الكفالة (باب مِن تكفل عن ميت دَيْنا، فليس له أن يرجع و به قال الحسن) .

([215]) دراسات لأسلوب القرآن 2/ 574 .

([216]) ينظر : المقتضب 3/ 77، و اللامات ص139، و الجمل ص311، و الصاحبي ص252 .

([217]) سورة النساء من الآية (64) .

([218]) سورة الزخرف من الآية (33) .

([219]) سورة الصافات الآية (143) و من الآية (144) .

([220]) ينظر : الكتاب 3/ 139، و ارتشاف الضرب 4/ 1905 .

([221]) سورة الأعراف من الآية (96) .

([222]) ينظر : ارتشاف الضرب 4/ 1906 .

([223]) ينظر : الجمل ص311، و أمالي ابن الشجري 1/ 425 .

([224]) ينظر : البحر المحيط 5/ 442 .

([225]) ينظر : جواهر الأدب للإربلي ص483 .

([226]) ينظر : الكتاب 3/ 115، و كتاب الشعر 1/ 88، و شرح ابن يعيش 8/ 144 .

([227]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 4/ 113 .

([228]) ينظر : تمهيد القواعد 9/ 4487 .

(229) ينظر : جواهر الأدب ص481 .

(230) ينظر : الكتاب 3/ 115، و الكامل 1/ 362، و أمالي ابن الشجري 1/ 425، و التبيان 1/ 60 .

(231) ينظر : التبيان 1/ 60، و الإيضاح في شرح المفصل 2/ 234، و جواهر الأدب ص481 .

(232) ينظر : المغني 1/ 289 .

(233) سورة النمل من الآية (46) .

(234) سورة المنافقون من الآية (10) .

(235) ينظر : شرح ابن يعيش 8/ 144 .

(236) ينظر : التبيان 1/ 60، و الإيضاح في شرح المفصل 2/ 234، و الجنى الداني ص606، و المغني 1/ 289 .

(237) سورة النور من الآية (13) .

(238) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل 2/ 234، و شرح التسهيل لابن مالك 4/ 113 .

(239) ديوانه ص265 .

(240) الكامل 1/ 363، و الخصائص 2/ 45 .

(241) ينظر : الكامل 1/ 363، و الجمل ص311، و التبصرة و التذكرة 1/ 334، و الإيضاح في شرح المفصل 2/ 235

(242) ينظر : كتاب الشعر 1/ 57، و أمالي ابن الشجري 1/ 426، و إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 1/ 74 .

(243) ينظر : المحرر الوجيز 7/ 22 .

(244) ينظر : المغني 1/ 290 .

(245) ينظر : أمالي ابن الشجري 1/ 426 .

(246) ينظر : الخزانة 3/ 57 .

(247) ينظر : الكشاف 2/ 382، و المحرر الوجيز 9/ 251 ، و البحر المحيط 6/ 106، و روح المعاني 27/ 158، و التحرير و التنوير 27/ 313 .

(248) سورة الكهف من الآية (15) .

([249]) سورة الواقعة الآيتان (86، 87) .

([250]) ينظر : معاني القرآن للفراء 2/ 262، و أمالي ابن الشجري 1/ 428 .

([251]) سورة المنافقون من الآية (10) .

([252]) سورة الفرقان من الآية (7) .

([253]) سورة النساء من الآية (73) .

([254]) ينظر : شرح الرضي 4/ 443، و المغني 1/ 290 .

([255]) ينظر : المغني 1/ 290 .

([256]) سورة الأنعام من الآية (43) .

([257]) سورة الواقعة الآيات (83-87) .

([258]) ينظر : معاني القرآن للفراء 3/ 130، و التفسير الكبير 29/ 200، و الكشاف 4/ 458، و المغني 1/ 290، و روح المعاني 27/ 159، و التحرير و التنوير 27/ 313 .

([259]) ينظر : إعراب القرآن للنحاس 4/ 345، و التبيان 2/ 254 .

([260]) ينظر : إعراب القرآن للنحاس 4/ 345، و البحر المحيط 8/ 215 .

([261]) ينظر : معاني القرآن للفراء 3/ 130، و جامع البيان 27/ 211 .

([262]) ينظر : المحرر الوجيز 14/ 276 .

([263]) ينظر : معاني القرآن 3/ 130 .

([264]) ينظر : إعراب القرآن للنحاس 4/ 345 .

([265]) ينظر : التبيان 2/ 254 .

([266]) ينظر : جامع البيان 10/ 229 .

([267]) ينظر : الدر المصون 10/ 229 .

([268]) ينظر : الإنصاف 1/ 76 .

([269]) ينظر : التسهيل ص244 .

([270]) ينظر : شرح الرضي 4/ 444 .

([271]) ينظر : الجنى الداني ص606 .

([272]) ينظر : المغني 1/ 291 .

([273]) ينظر : الخزانة 1/ 463، 11/ 246 .

([274]) سورة يونس من الآية (98) .

([275]) ينظر : معاني القرآن للفراء 2/ 30 .

([276]) سورة هود من الآية (116) .

([277]) ينظر : الصاحبي ص254، و الأزهية ص178 .

([278]) ينظر : معاني القرآن 1/ 479، 2/ 30 .

([279]) ينظر : الصاحبي ص254 .

([280]) ينظر : الأزهية ص178 .

([281]) أمالي ابن الشجري 2/ 513 .

([282]) سورة يونس من الآية (98) .

([283]) البرهان 4/ 379 .

([284]) ينظر : معاني القرآن 1/ 479.

([285]) ينظر : جامع البيان 9/ 170 .

([286]) ينظر : البحر المحيط 1/ 240 .

([287]) ينظر : المغني 1/ 290 .

([288]) قراءة أُبي كما في جامع البيان 11/ 170، و قراءة أُبي و ابن مسعود كما في الجامع لأحكام القرآن 8/ 353، والكشاف 2/ 254، و المحرر الوجيز 7/ 220، و البحر المحيط 5/ 192 .

([289]) سورة الأنعام من الآية (8) .

([290]) سورة المنافقون من الآية (10) .

([291]) ينظر : معاني القرآن 1/ 334، 2/ 84 .

([292]) ينظر : الأزهية ص175 .

([293]) ينظر : المغني 1/ 290 .

([294]) ينظر : المصدر السابق .